قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17687) - السنة الحادية والخمسون - الأربعاء 13 ربيع الأول 1448هـ - 26 أغسطس 2026م

قراءة في ظاهرة صعود عرب المهجر في البرلمانات الغربية

بقلم:
د. جاسم بونوفل

يفرح العرب والمسلمون في داخل الوطن العربي وخارجه، عندما يفوز أحد أبناء الجاليات العربية أو الإسلامية بمنصب سياسي رفيع؛ كحاكم ولاية، أو عمدة مدينة، أو عضوية في المجالس النيابية والبلدية والتشريعية في دول الاغتراب.

ويبرز هذا الحضور السياسي الجاد في الولايات المتحدة، ودول أمريكا اللاتينية، وأوروبا؛ حيث تحول حضور المهاجرين وأبنائهم من مجرد وجود اجتماعي إلى مواطنة فاعلة تتمتع بكامل الحقوق السياسية التي تمكنهم من الترشح والانتخاب لأي منصب.

ويُعد صعود الطبيب الأمريكي من أصل مصري، الدكتور عبدالرحمن السيد الشهير بـ«عبدول»، وفوزه ببطاقة ترشيح الحزب الديمقراطي لانتخابات مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية ميتشجان، نموذجاً ملهما لمدى قدرة هذه الكفاءات على صياغة المشهد السياسي في بلاد المهجر.

ومع ذلك، فإن هذا الاحتفاء العاطفي يستدعي وقفة عقلانية وتأصيلاً سياسياً مهماً؛ إذ إن نجاح هؤلاء السياسيين في الوصول إلى سدة الحكم أو مقاعد البرلمانات الغربية لا يعود مطلقاً إلى انتمائهم العربي أو الإسلامي، بل إن التجارب المعاصرة علمتنا بوضوح أن معايير الصعود في تلك الدول تخضع لقواعد مختلفة تماماً.

إن فوز شخصية مثل الدكتور عبدالرحمن السيد في قاعدته الانتخابية بميتشجان لم يكن تزكية لهوية والده المصرية أو دينه الإسلامي، بل كان ثمرة لاندماجه الكامل في المنظومة الثقافية والفكرية والمؤسسية للدولة التي يحمل جنسيتها. لقد اعتمد هذا النجاح بالدرجة الأولى على كفاءته المهنية والسياسية، وقدرته على محاكاة هموم المواطن الأمريكي العادي، وتبنيه برامج خدمية واقتصادية تلامس حياة دافعي الضرائب من مختلف الأصول والأعراق. وهذه الأفكار نابعة من فلسفة الحزب الذي ينتمي إليه وهو «الحزب الديمقراطي».

إن المتعمق في البيئة السياسية في الغرب، سيجد أنها بيئة براغماتية (عملية) بامتياز لا تمنح أصواتها بناءً على مشاعر التضامن القومي أو الديني العابر للحدود، بل تمنحها لمن يثبت ولاءه التام للدستور المحلي، ويقدم حلولاً حقيقية لقضايا ومشكلات المجتمع كالتعليم، والصحة، والبطالة. بل إن التاريخ القريب يثبت أن كثيرا من السياسيين الذين ينحدرون من أصول عربية أو إسلامية اضطروا، بحكم طبيعة مناصبهم ومصالح بلدانهم الجديدة، إلى اتخاذ مواقف سياسية وتشريعية قد لا ترضي بالضرورة أو تتقاطع مع تطلعات الشارع العربي أو الإسلامي في الشرق الأوسط، وهناك شواهد تاريخية معاصرة تؤكد هذه الحقيقة البراجماتية بشكل قاطع؛ فإذا نظرنا إلى تجربة رئيس الأرجنتين الأسبق الراحل «كارلوس منعم» (ذي الأصول السورية) في بداية التسعينيات (1989–1999) نجد أنه تبنى سياسات اقتصادية وعلاقات خارجية تخدم مصالح الأرجنتين ومحيطها اللاتيني بالدرجة الأولى، بل إن منعم ذهب في هذا المسار إلى أبعد من ذلك؛ إذ زار «إسرائيل» كأول رئيس أرجنتيني يُقْدم على هذه الخطوة في العام الثاني لولايته الرئاسية، متجاوزاً بذلك المشاعر القومية التي كانت تهيمن على الشارع العربي آنذاك.

وفي المشهد البريطاني المعاصر، يقدم عمدة لندن «صادق خان (المنحدر من أصول باكستانية مسلمة) نموذجا واضحاً؛ إذ إن إدارة خان للعاصمة البريطانية وقرارته الأمنية والاجتماعية والسياسية تصاغ بميزان المصلحة البريطانية الخالصة ومطالب دافعي الضرائب في لندن، حتى وإن تعارضت بعض تلك السياسات مع الرغبات العامة للجاليات المسلمة، وأدت إلى غضبها.

ومن أبرز الأمثلة التي لا يمكن تجاهلها نجد النائب في الكونجرس الأمريكي «إلهان عمر» (ذات الأصل الصومالي) والتي تُعرف بمواقفها الأكثر جرأة؛ حيث نجد أن منطلق حراكها السياسي ينبثق دائما من تحت قبة المؤسسة التشريعية الأمريكية بصفتها ممثلة للدائرة الخامسة في ولاية مينيسوتا. وأن نقدها لسياسات واشنطن الخارجية لا يعود إلى انتمائها الإسلامي بقدر ما يمثل تعبيراً عن مبادئ الجناح التقدمي داخل الحزب الديمقراطي الأمريكي الذي تنتمي إليه، وهي مبادئ تتبناها كشأن داخلي يهدف إلى إصلاح المقاربة الأمريكية للعالم.

تثبت هذه النماذج المتنوعة، جغرافياً وتاريخياً، أن السياسي العربي أو المسلم في بلاد المهجر محكوم غالبا – بحكم القانون والواقع والمسؤولية– ببوصلة واحدة لا يحيد عنها هي مصالح الدولة التي يمثلها وأولويات الناخبين الذين وضعوا ثقتهم فيه، دون أي اعتبار للروابط العاطفية أو الولاءات الأيديولوجية العابرة للحدود.

بناء على ذلك، يجب أن ندرك أن صعود هذه الكفاءات هو نجاح لـ«للمواطن» الغربي ذي الأصل العربي، وليس انتصاراً لـ«للقضية العربية أو الإسلامية بمعزل عن سياقها المحلي.

إنها شهادة لصلابة الأنظمة الديمقراطية التي تتيح تكافؤ الفرص لكل من يعمل ويجتهد، ودرس بليغ للجاليات بأن طريق التأثير يبدأ من الاندماج الحقيقي، وتبني قضايا المجتمعات التي يعيشون فيها، وليس الانكفاء على الهويات الفرعية.

ختاماً، يتبين لنا أن الشارع العربي والإسلامي يعيش حالة من «تعليق الآمال» والاندفاع العاطفي غير المبرر كلما أعلن فوز مرشح ينحدر من أصول عربية أو إسلامية في انتخابات غربية – ونحن لا نلومه– إن هذا الفرح العارم يعكس رغبة دفينة في تعويض انكسارات الواقع العربي بانتصارات رمزية في الخارج، لكنه يتجاهل تماماً أبجديات العمل السياسي في دول المهجر.

من هنا نقول: يجب أن يستفيق الوعي العربي على حقيقة واضحة: هؤلاء الفائزون، من أمثال عبدالرحمن السيد، وصادق خان، وإلهان عمر هم مواطنون غربيون يمثلون ناخبيهم ودولهم أولا وأخيراً، وإن ولاءهم السياسي والدستوري، وقراراتهم وتشريعاتهم، محكومة ببوصلة واشنطن ولندن، وبوينس آيرس، وليس بعواطف القاهرة، أو صنعاء، أو دمشق أو غيرها.

إن الاحتفاء الحقيقي بهذه النماذج لا ينبغي أن يكون بوصفه «فاتحين» أو «سفراء» لقضايا الشرق الأوسط، بل بوصفهم دليلا حياً على قوة المنظومة الديمقراطية الغربية التي تمنح الفرص بناء على الكفاءة والمواطنة الفاعلة.

الحصار الاقتصادي الأمريكي ومصير النظام الإيراني

بقلم:
د. سعد بن طفلة العجمي ○

إذا تزامنت الإجراءات الأمريكية الاقتصادية المتشددة بمحاصرة إيران، مع زيادة تقليم مخالبها في العراق ولبنان واليمن، فإن المسألة تصبح مسألة وقت قبل أن تنهار منظومة النظام التي تترنح منذ أعوام، مهما حاول أن يتنمر بالتصريحات ويعلن فرضه شروطاً على أمريكا، ويأتي بمتشدد متجهم مثل محسن رضائي مسؤولاً عن الأمن القومي في البلاد.

هذا ما خلُصت صحيفة «واشنطن بوست» إليه في افتتاحيتها الإثنين الماضي، مضيفة أن الأمر أصبح بلا حسم، فلا الحرب حسمت مستقبل النظام وأسقطته، على رغم تصفية مرشده وقياداته، ولا المفاوضات أدت إلى نتائج صفقة يتمناها الرئيس ترامب وفريقه، لتخلص الصحيفة إلى أنه لا يلوح في الأفق حلٌ لأزمة هذه الحرب، تكون مرضية ومقنعة للشعب الأمريكي الذي لا يؤيد هذه الحرب منذ بدايتها.

وصلت جميع الأطراف إلى قناعة بأن النظام الإيراني الحالي لن يتخلى عن باقي أوراقه القليلة الباقية بيده، الصواريخ وباقي أذرعه، والأهم عدم حرية الملاحة في مضيق هرمز، ولكن الأخطر أن النظام الحالي أصبح في حِلٍ من فتوى المرشد علي خامنئي بتحريم الحصول على السلاح النووي، فقد تغيرت الظروف وقُتل المرشد، وجاء مرشد غامض بدلاً منه، والفتاوى الدينية تتغير بتغير المصالح والوقائع، وبالتالي فإن من غير المستبعد أن «الحرس الثوري» سيوجه كل طاقاته وقدراته الباقية للتعجيل بتفجير نووي، للحفاظ على بقايا النظام أطول مدة ممكنة.

إغلاق المضايق ليس عملاً بطولياً، ولا هو بالأمر الصعب: عصابات تهدد، وألغام بحرية تُنثر، وربما بضع مسيّرات أو صواريخ بحرية تدفع شركات التأمين إلى التوقف عن التأمين في تلك المضايق، مما يوقف الحركة فيها، وقد رأينا أمراً مشابهاً قبل أعوام قليلة، حين أربكت عصابات قراصنة صوماليين الحركة التجارية الملاحية التي تمر عبر القرن الإفريقي وقرب باب المندب، والنتيجة أن المجتمع الدولي تكاتف للقضاء على تلك العصابات، فأصبحت أثراً بعد عين، والأمر نفسه هو ما يجب على المجتمع الدولي اتخاذه تجاه القرصنة الإيرانية في مضيق هرمز، ومحاولة الحوثي القرصنة في باب المندب، وهو ما سيحدث نهاية الأمر عاجلاً أم آجلاً.

ولكن ما الممكن عمله للخروج من حال الجمود اللاحربي واللاسلمي التي تعيشها المنطقة، مع إيران متنمرة تؤذي بقرصنتها البحرية وتحريك بقايا أذرعها في المنطقة؟ أي مليشيات «الحشد الشعبي» التابعة لها في العراق، والحوثي الذي يحاول تخفيف الضغط عليها بارتكابه أعمالاً إرهابية ضد السعودية، وتهديده الملاحة الدولية في باب المندب؟ بينما يُذكر أن «حزب الله» يحتضر في لبنان، وسوريا سقطت من حساباته، بل حتى العراق منقسم على نفسه تجاه العلاقة مع إيران.

بالنسبة إلى أمريكا فإن خياري استئناف الحرب أو الانسحاب الكلي من المنطقة برمتها أحلاهما مرّ، فاستئناف الحرب يعني توجيه إيران صواريخها ومسيّراتها نحو بلداننا الخليجية مع الأردن، وانسحاب الولايات المتحدة الكامل من المنطقة، وتركها بين براثن الفوضى والإرهاب، سيقضي على أي صدقية لها، لا في منطقتنا وحسب، ولكن في العالم كله، بما في ذلك حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي يعيش حالة غير مسبوقة مع غموض مستقبله.

أما الخيار الثالث فهو الأسلم والأفضل لنا وللمنطقة وللشعوب الإيرانية المنكوبة، وهو خيار استمرار الوضع على ما هو عليه، أي الحصار الخانق على إيران من الاتجاهات كافة، الحصار البحري الفولاذي، كما سمّاه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والذي يحرمها من أي تجارة بحرية، بما في ذلك المراكب الخشبية البسيطة التي تحمل البضائع وتهرّب أموالاً نقدية، ويحرمها من بيع نفطها لأهم عملائها وهي الصين، والتي بدورها خفّضت اعتمادها على النفط بمقدار النصف تقريباً، معتمدة على احتياطاتها وبدائلها للطاقة، فأوقفت الولايات المتحدة ذلك، وعرقلت كل الأساطيل الشبحية والظلية التي تهرّب إيران من خلالها بعضاً من نفطها.

كذلك زادت الولايات المتحدة حصارها على النظام في إيران، وهددت بمعاقبة وعدم التعامل مع أي شركة في العالم تتعامل معها، بل زادت بوقف التحويلات المصرفية كافة، وهذا يعني أنه حتى دكاكين الصرافة المنتشرة في المنطقة، والتي تحوّل إيران من خلالها أموالاً وعملة أجنبية، توقفت أو تعرقلت نشاطاتها الصرافية بصورة كبيرة، مما يعني مزيداً من التدهور المعيشي والمالي والاقتصادي والإداري للنظام.

وإذا تزامنت هذه الإجراءات المتشددة بمحاصرة إيران، مع زيادة تقليم مخالبها في العراق ولبنان واليمن، فإن المسألة تصبح مسألة وقت قبل أن تنهار منظومة النظام التي تترنح منذ أعوام، فالشروط التي أعلنها «الحرس الثوري» لم تكن موجهة لأمريكا بل للداخل الإيراني، ومفادها انظروا إلى «الحرس الثوري» قوياً ومنتصراً، ويفرض شروطه ، وكذلك فإن الإتيان بمحسن رضائي مسؤولاً أمنياً رئيساً هو أيضاً رسالة للداخل، مفادها تذكري أيتها الشعوب الإيرانية أن محسن رضائي هو من قمع ثوراتكم منذ عام 2009، فلا تفكروا في الثورة على نظام «الحرس الثوري الجديد».

صحيح أن دول الخليج متضررة من هذا السيناريو، فتجارتها معطلة، وأجواؤها متوترة، ومشاريعها تتأخر، ولكن هذا السيناريو من الموت البطيء للنظام الإيراني هو أفضل الحلول، واستمراره أقلها ضرراً علينا وعلى الشعوب الإيرانية المستضعفة.

○ وزير الإعلام السابق في الكويت

نحو تحرك عالمي من أجل حظر إجراء أي تجارب نووية

بقلم:
روبرت فلويد ○

إن خطر اندلاع حرب نووية ليس رهينا بقرار واحد. فهو عبارة عن تراكم، تتوالى في إطاره التجارب، مما يجعل كل انفجار يقرّب العالم أكثر فأكثر من كارثة وشيكة. وهذا التصعيد له تكلفته الخاصة أيضا: فكل تجربة نووية تترك ندبة على الأرض وأثرا على المياه، وقد دفع بعض الذين كانوا يعيشون بالقرب من مواقع التجارب هذا الثمن على مدى أجيال، حتى بعد انتهاء التجارب نفسها بفترة طويلة. ونحن نخلد «اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية» لأن تلك المخاطر لا تزال تشكل جزءا من تاريخنا المشترك، ولأن الحكومات تجد نفسها أمام المعضلة نفسها كل عام.

لقد كان هناك زمن كانت الأرض تهتز فيه باستمرار. وعلى مدى أربعة عقود، كان موقع سيميبالاتينسك للتجارب أحد الأماكن التي تأثرت بذلك بشكل أكبر، إلى أن عم الصمت جزءا من سهوب كازاخستان عقب إغلاقه قبل 35 عاما. وقد جسد هذا القرار تحولاً أوسع نطاقا جعلنا نبتعد عن إجراء التجارب النووية. وفي السنوات التي سبقت فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، أجري أكثر من 2000 من هذه التفجيرات. ومنذ ذلك الحين، تقلص عددها إلى أقل من اثني عشر تفجيرا. إلا أن تراجع وتيرة الهزات الأرضية ليس مجرد صدفة تاريخية؛ بل هو خيارٌ، خيارٌ تتبناه الحكومات وتعيد تأكيده كل عام. وعلى عكس الحقائق الثابتة، يمكن التراجع عن الخيارات. وهو ما لا يجب أن يكون عليه الحال.

وهذا الخيار هو شيء يؤسَّس ويُصان ويتحقّق منه أيضا. ففي قلب هذا المشروع توجد شبكة عالمية تضم أكثر من 300 محطة ومختبر، موزعة على أكثر من 90 دولة، تعمل على رصد الأرض بدقة استثنائية. فنظام الرصد الدولي، الذي أُنشئ في إطار نظام التحقق المنصوص عليه في المعاهدة، قادر على اكتشاف انفجار يعادل 500 طن من مادة ت.ن.ت (TNT)، أي ما يقارب ثلاثة في المائة من قوة انفجار هيروشيما. وقد تم رصد جميع التجارب التي أعلنتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حتى أصغرها. فهذا النظام لا يطلب من العالم الوثوق به، بل يتيح له وسيلة للتحقق من صحة ما يرصده.

ومن هذا المنظور، يشكل العلم سبيل القضاء على الشك. فهو يتيح للدول إمكانية التصرف وهي واثقة من أن الالتزامات يجري الوفاء بها والتأكد من أن الدول الأخرى تفعل الشيء نفسه.

وكل هذه العناصر مترابطة مع بعضها البعض. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نفسها أكثر من مفاهيم مجردة. فهي، مجتمعةً، تشكل البنية الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، والدعامة الخفية التي يرتكز عليها السلام والأمن الدوليان؛ وقد أثرت كل منها في سلوك الحكومات على مدى عقود. ومع ذلك، ليست هناك معاهدة تبقى قائمة من تلقاء نفسها. فهي تظل سارية فقط لأن الدول الملزمة بها تختار أن تظل خاضعة لها، عاما بعد عام.

وهذا هو الجزء الذي لا يمكن التسليم به في الوقت الحالي. فالأسلحة النووية ليست من المشاكل التي يمكن لأي دولة أن تحلها بمفردها. وعواقبها تتجاوز الحدود الوطنية، ولا يمكن لأي دولة أن تسيطر على المخاطر المرتبطة بها بمفردها. كما لا يمكن بناء عالم خال من التجارب النووية بشكل مجزأ. فهذه المسألة رهينة بالالتزامات المشتركة وباستعداد كل دولة، بما في ذلك الدول التي تمتلك أسلحة نووية، للحفاظ على الآليات التي تجعل بناء الثقة بينها أمراً ممكناً.

وما يدفعني إلى قول هذا هو أن بعض الحكومات تتحدث الآن، بصراحة أكبر مقارنة بسنوات من قبل، عن إمكانية إجراء التجارب النووية مرة أخرى. وهذه بالضبط هي المسألة التي نسعى إلى معالجتها من خلال تخليد «اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية»: ما الذي نفعله، معا، في هذه الفترة بالذات، لضمان ألا ينزلق العالم مرة أخرى نحو إجراء التجارب النووية، سواء هذا العام أو في أي عام بعده؟

وأعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تتألف من ثلاثة أجزاء. أولاً، علينا توجيه نداء مباشر إلى الدول التسع المتبقية المدرجة في المرفق 2، التي يتطلب دخول المعاهدة حيز التنفيذ تصديقها عليها: عليكم أن تتخذوا الإجراءات اللازمة دون تأخير. فالقوة الكاملة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من الناحيتين القانونية والأخلاقية، لن تتحقق ما لم تفعلوا ذلك. ثانياً، علينا تقديم الدعم المستمر، قولا وتمويلا، لنظام التحقق والمنظمة التي تضمن استمراره؛ إذ لا يمكن لأداة بهذا المستوى من الدقة أن تظل قائمة من تلقاء نفسها. ثالثاً، وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه كلا الأمرين، علينا الاعتراف بضرورة أن يعمل النظام المتعدد الأطراف ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والدول نفسها بشكل متناسق، وليس بشكل متواز أو قائم على التنافس. والأدوات اللازمة لتحقيق ذلك موجودة بالفعل، وهي: الحوار والشفافية والخطوات العملية التي تعزز الثقة؛ وكل ما يلزم هو توفر الإرادة لاستخدامها.

وهذا كله ليس مجرد كلام نظري. فهذه الاتفاقيات قائمة بالفعل، والبنية التحتية الخاصة بها موجودة. وما تحقق بفضلها حتى الآن ما هو إلا دليل على ما يمكن تحقيقه عند أخذها على محمل الجد.

إن ما حدث في السنوات الثلاثين الماضية لم يكن قدرا محتوما، وكذلك الشأن بالنسبة لما سيحدث في السنوات الثلاثين المقبلة. وهذا ليس تحذيرا، بل هو دعوة موجهة إلى كل حكومة لم تحسم بعدُ رأيها بشأن العالم الذي تريد أن تتركه للأجيال القادمة.

إن اختيار أسلوب ضبط النفس لم يأتِ عبثا. وهذا هو الخيار التي يجب علينا أن نتبناه في كل مرة.

معاهدةٌ واحدةٌ لخدمة هدف واحد: تقليص عدد التجارب النووية إلى الصفر.

○ الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

مخاطر صندوق النقد الدولي على البلدان النامية

بقلم:
د. طارق عباس ○

شهد الخطاب الاقتصادي العالمي تحولًا ملحوظًا في النظر إلى آليات عمل صندوق النقد الدولي، ولا سيما برامج التكيف الهيكلي التي اعتمدت، في عدد من الحالات، على سياسات التقشف المالي وإعادة هيكلة الإنفاق العام، ورأى عدد من كبار الاقتصاديين أن تطبيق سياسات متشابهة على دول تختلف في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى نتائج غير متكافئة، لأن طبيعة الأزمة الاقتصادية وأسبابها تختلف من دولة إلى أخرى.

وفي هذا السياق، وجّه الاقتصادي الأمريكي «جوزيف ستيجليتز»، الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي شغل سابقًا منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، انتقادات حادة لسياسات المؤسسات المالية الدولية، ففي كتابه «العولمة ومساوئها» انتقد ما اعتبره ميلًا إلى تطبيق سياسات اقتصادية متشابهة على دول تختلف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، محذرًا من أن بعض برامج الإصلاح قد تؤدي، في ظروف معينة، إلى تعميق الركود وارتفاع البطالة وتقليص الإنفاق العام على قطاعات أساسية، مثل الصحة والتعليم، بدلًا من معالجة جذور الأزمة.

ومن زاوية أخرى، انتقد الاقتصادي «جيفري ساكس»، أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا، طبيعة الشروط التي رافقت برامج الإنقاذ المالي خلال عدد من الأزمات الاقتصادية، ولا سيما في الدول النامية، حيث رأى ساكس أن فرض سياسات اقتصادية موحدة من خارج الدولة قد يحد من قدرتها على تحديد أولوياتها الوطنية، ويجعل التمويل الخارجي مرتبطًا بمجموعة من الشروط التي قد لا تتوافق دائمًا مع احتياجات الاقتصاد المحلي.

تقدم الأزمة المالية الآسيوية في عامي 1997 و1998 مثالًا بارزًا على الجدل حول هذه السياسات، فقد دخلت إندونيسيا في برنامج مع صندوق النقد الدولي تضمن مجموعة واسعة من الإجراءات المالية والمصرفية، لكنها أدت إلى انهيار العملة وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور القطاع المصرفي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وامتداد آثارها إلى المجال السياسي، مما تسبب في اندلاع اضطرابات واسعة انتهت بسقوط نظام سوهارتو.

وفي المقابل، اختارت ماليزيا مسارًا أكثر استقلالية في التعامل مع الأزمة، إذ فرضت قيودًا على حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، واتخذت مجموعة من الإجراءات التي هدفت إلى الحد من المضاربات واستعادة الاستقرار المالي الداخلي، وقد سمح هذا النهج للحكومة بهامش أوسع في إدارة سياستها الاقتصادية، وأسهم في تحقيق تعافٍ اقتصادي دون الاعتماد على برنامج إنقاذ تقليدي من صندوق النقد الدولي، وتكشف المقارنة بين التجربتين أن طبيعة الاستجابة للأزمة، وليس مجرد الحصول على التمويل الخارجي، يمكن أن تكون عاملًا حاسمًا في تحديد قدرة الدولة على الحفاظ على هامش من الاستقلال في صنع القرار الاقتصادي.

لا تقتصر النماذج الدالة على إمكانية بناء قدر أكبر من الاستقلالية الاقتصادية على آسيا، فقد قدمت «كرواتيا» نموذجًا أوروبيًّا مختلفًا، فبعد انتهاء برنامجها مع صندوق النقد الدولي عام 2006، لم تتجه إلى الاستمرار في الاعتماد على التمويل الإضافي من الصندوق، بل ركزت على الإصلاحات الداخلية، وتعزيز الانضباط المالي، وتهيئة اقتصادها للاندماج في الاتحاد الأوروبي، ويشير هذا المسار إلى أن العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية يمكن أن تكون مؤقتة ومرتبطة بمرحلة محددة من الإصلاح، بدلًا من أن تتحول بالضرورة إلى علاقة دائمة من الاعتماد المالي.

تكشف هذه التجارب مجتمعة أن الاقتراض الخارجي لا يمثل في حد ذاته، استراتيجية للتنمية المستدامة، فالقرض قد يوفر للدولة سيولة مؤقتة، ويساعدها على تجاوز أزمة في ميزان المدفوعات أو المالية العامة، لكنه لا يكفي وحده لبناء قاعدة إنتاجية، أو تطوير الصناعة المحلية، أو تحسين منظومة التعليم. ومن ثم، فإن المشكلة لا تكمن في الاقتراض باعتباره أداة اقتصادية، وإنما في تحوله إلى آلية دائمة لتمويل الاختلالات الهيكلية.

ومع ذلك، فإن اختزال أزمات البلدان النامية في سياسات صندوق النقد الدولي وحدها لا يقدم تفسيرًا كاملًا للمشكلة. فهناك عوامل داخلية كثيرة لا تقل أهمية، من بينها الفساد، وضعف الإدارة العامة، وسوء تخصيص الموارد، وضعف القاعدة الإنتاجية، والاعتماد المفرط على الواردات، فضلًا عن محدودية القدرة على تنويع مصادر الدخل، وتؤدي هذه الاختلالات إلى إضعاف قدرة الدولة على مواجهة الأزمات، لتجد نفسها أكثر حاجة إلى الاقتراض الخارجي، وأقل قدرة على التفاوض بشأن شروطه.

لكل ما سبق، فإن الفارق الحاسم بين الدول النامية لا يكمن في مجرد الاقتراض أو عدم الاقتراض، وإنما في امتلاك اقتصاد ومؤسسات تمنح الدولة القدرة على الاختيار. ويتطلب ذلك بناء قاعدة إنتاجية أكثر قوة، وتشجيع الصناعة المحلية، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين إدارة الموارد العامة، والاستثمار المستمر في التعليم ورأس المال البشرى، بما يقلل الحاجة إلى التمويل الخارجي على المدى الطويل.

وبذلك، فإن استعادة الدولة لاستقلالية قرارها الاقتصادي لا تتحقق بمجرد التخلص من الديون، وإنما ببناء اقتصاد يمنحها حرية الاختيار وقدرة التفاوض. وعندما يصبح التمويل الخارجي أداة استثنائية ومؤقتة لتجاوز الأزمات، لا بديلًا دائمًا عن الإصلاح والتنمية، يمكن للدولة أن تنتقل من موقع المتلقي لشروط الآخرين إلى موقع الشريك القادر على تحديد أولوياته والدفاع عن مصالحه الوطنية.

○ كاتب وباحث أكاديمي